

السيد الرئيس،

تعرب كل من مؤسسة السلام مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية عن القلق بشأن التقارير المتزايدة لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين والتي وثقتها الإجراءات الخاصة لهذا المجلس. كما نشعر بالقلق أيضاً إزاء استمرار تجاهل البحرين لمراسلات الإجراءات وعدم تعاونها مع آليات الأمم المتحدة.

في تقرير الاتصالات المشتركة الأخير، تم تسليط الضوء على الأعمال الانتقامية للبحرين ضد المدافعات البارزات عن حقوق الإنسان مريم الخواجة وزينب الخواجة وغادة جمشير، والتي أثرت قضاياهم من قبل المقررين الخاصين بالاحتجاز التعسفي وحرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما أن تهديدات الانتقام التي أطلقتها ونفذتها البحرين خلال الدورات السابقة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتقام من نبيل رجب، هي أيضاً مؤثر على عدم احترامها لهذا المجلس وعلى طريقة انخراطها مع المجتمع المدني.

في تقرير مارس للاتصالات المشتركة، أصدرت 11 من الإجراءات المختلفة، منها المعنية بالتعذيب وحرية الدين والإعدام بإجراءات موجزة، تقارير نيابةً عن 16 ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. لا زلنا نشعر بالقلق بأنه على الرغم من الأدلة على الانتهاكات الواسعة النطاق في البلاد، كل طلبات الإجراءات الخاصة للزيارة رفضت. ونلاحظ كذلك بقلق، أن العام المقبل يصادف مرور 10 سنوات منذ أن سمحت البحرين لآخر إجراء بالزيارة.

السيد الرئيس، في ضوء استمرار ازدياد هذا البلد لحقوق الإنسان والآليات التي وضعها هذا المجلس لحماية هذه الحقوق، نحث المجلس أن يطالب البحرين بتسهيل الزيارات القطرية للولايات التي قدمت تقارير عن انتهاكات.

شكراً.